

الشورى : الخطاب الملكي جسّد ثوابت سياسة المملكة في احترام المواثيق وتعزيز السلم الدولي

17 سبتمبر، 2025



رفع مجلس الشورى أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وليّ العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظهما الله -، لما يحظى به المجلس من دعم كريم، ورعاية متواصلة، وتوجيهات حكيمة، مكّنته من أداء مهامه التشريعية والرقابية، بما يُعزّز مسيرة التنمية ويُحقّق تطلّعات القيادة الرشيدة.

وأكد بيان للشورى في مستهل جلسته العادية الأولى من أعمال السنة الثانية للدورة التاسعة التي عقدها اليوم الاثنين برئاسة الدكتور عبد الله آل الشيخ رئيس المجلس أنّ تشريف سمو ولي العهد للمجلس، وإلقاءه الخطاب الملكي السنوي لافتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة التاسعة نيابةً عن خادم الحرمين الشريفين - رعاهما الله -، يُعدّ مصدر فخر واعتزاز، ويُجسّد ما يحظى به المجلس من دعم

مستمر من القيادة الحكيمة - حفظها الله - لتمكينه من القيام بمهامه ومسؤولياته على الوجه الأمثل.

وتمنّى المجلس عاليا ما تفضّل به سموّ ولي العهد - حفظه الله - من إشادة بدور مجلس الشورى وإسهاماته الفاعلة في تطوير الأنظمة، واستكمال المنظومة التشريعية وتحديثها بما يواكب أفضل الممارسات العالمية، ويضع المملكة في مصاف الدول المتقدمة تشريعياً، عاداً هذه الإشادة الكريمة دعماً سامياً وتوجيهاً سديداً، يعزز عزمته على مواصلة جهوده وتسخير إمكانياته، تحقيقاً لتطلعات القيادة الرشيدة، وسعياً إلى بلوغ الطموحات الوطنية.

وأشار المجلس في بيانه إلى أنّ ما تضمنه الخطاب الملكي من مضامين سامية عكس بوضوح ما حقّقته المملكة من منجزات اقتصادية نوعية، شملت تنامي مساهمة القطاعات غير النفطية، وجذب الاستثمارات النوعية، وترسيخ مكانة المملكة لتكون مركزاً عالمياً في مجالات الاقتصاد والطاقة والتقنية، إلى جانب ما تضمنه الخطاب من رؤية استراتيجية تستشرف مستقبلاً مزدهراً للمملكة.

وأكد مجلس الشورى أنّ الخطاب الملكي قد جسّد بجلاء ثوابت سياسة المملكة الخارجية الراسخة، القائمة على احترام المواثيق الدولية، والساعية إلى تعزيز الأمن والسلم الدوليين، ودعم الاستقرار والازدهار في المنطقة والعالم، بما يرسّخ مكانة المملكة ويعكس دورها المحوري في نصرة قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وأكد المجلس أنّ ما تضمنه الخطاب الملكي من مضامين سامية وتوجهات استراتيجية، سيكون نبراساً لأعماله، وخارطة طريق لجهوده التشريعية والرقابية، يسترشد بها في دراسة الأنظمة والاتفاقيات ومذكرات التفاهم وتقارير الأجهزة الحكومية، بما يعزز دوره في دعم مسيرة التنمية الوطنية، وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

و ناقش المجلس اليوم الاثنين التقرير السنوي لمركز التأمين الصحي الوطني للعام المالي 45-1446 وذلك بعد أن استمع إلى تقرير تقدمت به اللجنة الصحية، تلاه عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور حسن آل مصلوم بشأن ما تضمنه التقرير السنوي للمركز، وبعد طرح تقرير اللجنة للنقاش أبدى أعضاء المجلس عدداً من الملحوظات والآراء بشأن ما تضمنه التقرير السنوي لمركز التأمين الصحي الوطني حيث طالب عضو مجلس الشورى الدكتور راشد الشريف في مداخلة له مركز التأمين الصحي الوطني بتسريع إجراءات الموافقات على المطالبات، ووضع مؤشرات أداء لقياس رضا المستفيدين وجودة الخدمة، وأشار عضو مجلس

الشورى محمد الفراج إلى أهمية جاهزية الملف الطبي الموحد بما يكفل حوكمة وصول المستفيد الى الخدمة بسهولة، مطالباً مركز التأمين الصحي الوطني بتصنيف البلاغات التي تلقاها وحالات معالجتها وأزمة الاستجابة لأهمية ذلك في تقييم وفهم الوضع الراهن، ودعت عضو مجلس الشورى الدكتورة عائشة زكري المركز إلى إبرام اتفاقيات مباشرة بين الجامعات ومركز التأمين الصحي الوطني لتغطية خدماتها الطبية، وبذلك تصبح هذه المستشفيات جزءاً من المنظومة الوطنية للرعاية الصحية الممولة بالتأمين.

وخلال أعمال جلسته أصدر المجلس قراره بالموافقة على مشروع نظام (قانون) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما استعرض المجلس عدداً من تقارير لجان المجلس المتخصصة بشأن عددٍ من مذكرات التفاهم، حيث صوت بالموافقة على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون بين المركز الوطني للتنافسية في المملكة العربية السعودية ووزارة القانون في جمهورية سنغافورة، كما وافق المجلس خلال الجلسة على مشروع مذكرة تفاهم بين هيئة تقويم التعليم والتدريب في المملكة العربية السعودية وجامعة الكويت في دولة الكويت للتعاون في مجال القياس والتقويم والاعتماد، ووافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للغذاء والدواء في المملكة العربية السعودية والمؤسسة العامة للغذاء والدواء في المملكة الأردنية الهاشمية للتعاون في مجالات اختصاصاتها.